

الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات جاذبية الاستثمار الفرص والمعوقات

Algerian economy according to investment attractiveness indicators Opportunities and obstacles

د/ الطيف عبد الكريم⁽¹⁾ * أ/ كوراد فطيمة⁽²⁾

Letaif Abdelkrim^{(1)*} Kourad Fatima⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة امحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر - Letaie223@yahoo.fr

⁽²⁾ جامعة على لونيسي البلدية 2 - الجزائر - fati_kou@ahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/07/08؛ تاريخ القبول: 2019/04/21

ملخص:

أدت التطورات والتغيرات المتسارعة محليًا ودوليًا لتكثيف الجهود الرامية لتحسين مناخ الاستثمار، لفائدة تطوير المؤسسات بمختلف أنشطتها في الجزائر وتحسين قدرتها على المشاركة في التنمية والنمو الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة، كأحد أهم المتطلبات اللازمة لتنمية هذه المؤسسات وتعزيز مشاركتها في الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل، وتوليد القيمة المضافة .

يمثل تطور النشاط الصناعي بمختلف أنواعه نتيجة حتمية مرتبطة بوجود سوق منظمة ومرنة، غنية بمواردها المختلفة تعمل على توفير مختلف العوامل والاحتياجات للمؤسسات الصناعية حتى تتمكن من التفاعل والنمو، ودفع عجلة التطور.

الكلمات الدالة: بيئة المؤسسة، مناخ الاستثمار، مؤشرات قياس مناخ الاستثمار، الحوافز، المعوقات.

Résumé

L'étude de l'environnement dans lequel les entreprises industrielles

* المؤلف المرسل: الطيف عبد الكريم، البريد الإلكتروني: Letaie223@yahoo.fr

* Corresponding author: Letaif Abdelkrim, e-mail: Letaie223@yahoo.fr

en Algérie sont actifs en termes de l'analyse de ces avantages est caractéristiques et une étape nécessaire dans la méthodologie de l'étude, car ils ont un impact fondamental dans la clarification de l'impact et de la vulnérabilité qui partagent une relation.

des études et rapports soulignent le manque d'attractivité et de retard d'investissement dans l'environnement des pays arabes y compris l'Algérie et de la complexité, ainsi les pratiques de la bureaucratie et le manque de transparence de corruption, et de se distancier des normes de bonne gouvernance rend affecte négativement le développement et la croissance de l'investissement et de domestiques étrangers, et la capacité du secteur industriel à croître et à continuer à être dans des conditions concurrentielles difficiles et l'environnement Il est un stimulant et un risque élevé.

Mot clé : environnement de l'entreprise, le climat d'investissement, indicateurs d'investissement, les incitations, les obstacles.

Abstract

The rapid developments and changes locally and internationally have led to intensifying efforts to improve the investment climate for the benefit of the development of institutions in their various activities in Algeria and improving their ability to participate in development and economic growth. This can only be achieved by providing the appropriate investment environment. Production and provide more jobs, and generate value added.

The development of industrial activity of various kinds is an inevitable result associated with the existence of an organized and flexible market, rich in its various resources, which provide the various factors and needs of industrial enterprises so that they can interact and grow, and accelerate the development.

Key words: enterprise ,environment, investment, climate, indicators, incentives, constraints.

المقدمة:

يمثل تطور النشاط الاقتصادي بمختلف أنواعه نتيجة حتمية مرتبطة بوجود سوق منظمة ومرنة، غنية بمواردها المختلفة تعمل على توفير مختلف العوامل والاحتياجات للمؤسسات الاقتصادية حتى تتمكن من التفاعل والنمو، ودفع عجلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع، وعلى الرغم من اختلاف وتعدد أشكال بيئة ونظم الأعمال بين دولة وأخرى، إلا أنه من الواضح وجود مفاهيم عامة مشتركة تبنى عليها هذه النظم، وآليات عمل أساسية تضبط أداؤها تختلف بجزيئاتها من دولة لأخرى ومن نظام اقتصادي لآخر.

تعتبر دراسة البيئة التي تنشط فيها المؤسسات في الجزائر من حيث تحليل مميزاتا وخصائصها خطوة ضرورية في منهجية الدراسة، لما لها من تأثير أساسي في توضيح علاقة التأثير والتأثر التي تجمعهما.

لتحليل مختلف الجوانب المؤثرة في مناخ الاستثمار في الجزائر والوقوف عند مسبباتها وآثارها والتدابير الواجب مباشرتها لتفعيلها وتحسينها، سنحاول الإجابة على السؤال التالي: مامدى جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر وعلاقته بتطوير النشاط الاقتصادي ؟

أهمية الدراسة

تركز الدراسة على تحليل مميزات وخصائص مناخ الاستثمار في الجزائر، مما يسمح بالوقوف عند أهم الفرص التي يمكن أن يفتحها الاقتصاد الجزائري أمام استقطاب الفرص الاستثمارية ورؤوس الأموال المحلية والخارجية والمعوقات التي تشكل تهديدات وأخطار أمام سياسة الاستثمار وتشجيع النهوض بالقطاعات الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بناء تأطير جزئي عن مناخ الاستثمار في الجزائر وأثره المباشر والغير مباشر على جاذبية.

من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاث أقسام هي كالآتي:

- القسم الأول يعالج مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار لما له من أهمية بالغة في توضيح العلاقة بينه وبين القطاع الصناعي.

- القسم الثاني يحلل ويشخص مناخ الاستثمار في الجزائر وعلاقة التأثير المباشر والغير المباشر على وضعية المؤسسات الاقتصادية.

- القسم الثالث يحلل مختلف العوائق الموجودة على مستوى مناخ الاستثمار في الجزائر.

1- الإطار النظري لبيئة المؤسسة ومناخ الاستثمار

1-1- مفاهيم عامة حول بيئة المؤسسة

بما أن المؤسسات الاقتصادية تعمل في ظل بيئة مفتوحة، فمن الهام جدا فهم التأثيرات المتبادلة بينها وبين بيئتها، حيث تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على أداء مختلف المؤسسات الاقتصادية، ذلك أنها تشكل وتضمن لها المدخلات من عناصر الإنتاج المختلفة، وهي في نفس الوقت تكون المجال الذي تطرح فيه مخرجاتها، ومن هنا ظهرت أهمية فهم التأثير المتبادل بين الأداء الاقتصادي العام في ظل مختلف متغيرات البيئة وبين أداء المؤسسات.

إن البيئة هي ما يحيط بالمؤسسة بشكل عام ويؤثر في حركتها وعملها وأدائها بشكل مباشر أو غير مباشر، فالبيئة تحد اتجاهات عمل المؤسسة وأطرها كونها مصدر مدخلاتها من عناصر الإنتاج (رأس مال وعمل ومواد أولية وتكنولوجيا والمعلومات....)، التي تمكنها من التواصل مع محيطها وتحقيق أهدافها مثل المعلومات التي تخص الأسواق (العرض و الطلب، السعر، المواد الأولية، التشريعات والقوانين، التكنولوجيا، المفاهيم الاجتماعية، المستهلكين، المنافسين...الخ.

كما تفرض البيئة على المؤسسة تحديات وتأثيرات، يتوجب عليها الاستجابة لها، ووفقا لذلك فإن عمليات التنوع والاختلاف والتغير في المؤسسة مصدرها البيئة التي

تتفاعل معها.

البيئة دائما تعتمد على أشياء مختلفة ولها وظائف ومهام وحاجات مختلفة، وبالتالي تفرض على المؤسسة إجراءات وقواعد مختلفة لوجهتها⁽¹⁾.

2-1- مناخ الاستثمار

حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، التي تأثر سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وعلى حركة الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وكذلك القانونية والتنظيمات الإدارية⁽²⁾.

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول وما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من هياكل قاعدية وعناصر الإنتاج، وما يميز الدول من خصائص جغرافية وديموغرافية⁽³⁾.

2- الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات قياس مناخ الاستثمار

بدلت الجزائر منذ الاستقلال جهودا كبيرة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وحققت ضمن هذا الهدف نتائج ايجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية التي نالت

(1) عمروصفي عقيلي، المنظمة ونظرية التنظيم، دارزهران للنشر والتوزيع، 1994، ص. 131 ، 132.

(2) علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 31، جويلية 2004، ص 5.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993، الكويت، ص ص 60-59.

استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاحات في الجزائر غير أن النتائج المحققة لا تزال دون المستوى المطلوب لإصلاح بيئة الأعمال، وضمان جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية وهذا ما يؤكد عليه تصنيف الاقتصاد الجزائري ضمن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العالمية الهامة.

2-1- الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر جاذبية الاستثمار

تساعد عملية تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية على تحديد معالم اتجاه القرارات الاستثمارية لأصحاب رؤوس الأموال المحليين والدوليين أما بزيادة الاستثمار أو الانسحاب أو الدخول في أخرى جديدة.

قبل التطرق لتصنيف الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، كان لابد من تعريف هذا المؤشر والمكونات الفرعية له.

مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار⁽⁴⁾ هو مقياس مركب يوضح مدى توفر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم، من خلال رصد 58 متغير في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية، السياسية والمؤسسية، وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم بمنحها درجة معينة من إجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى للدرجات، ويتكون من 11 مكونا فرعيا يضم كل من:

- ✓ مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- ✓ مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية؛
- ✓ مؤشر البيئة المؤسسية؛
- ✓ مؤشر بيئة أداء الأعمال؛
- ✓ مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه؛
- ✓ مؤشر الموارد البشرية والطبيعية؛

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2017، الكويت سنة 2017، ص 26.

- ✓ مؤشر عناصر التكلفة؛
- ✓ مؤشر الأداء اللوجستي؛
- ✓ مؤشر الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ مؤشر اقتصاديات التكتل؛
- ✓ مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

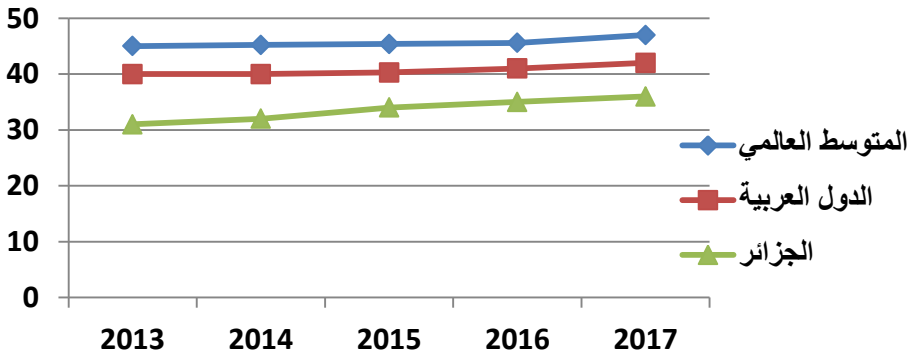
فيما يتعلق بمؤشر 2017 فقد استقرت عدد الدول المدرجة فيه، عند 190 دولة من مختلف أنحاء العالم من بينها 16 دولة عربية.

الجدول رقم1: مرتبة الجزائر ضمن المؤشر مقارنة ببعض الدول العربية

سنة 2017	المغرب	مصر	تونس	الجزائر
جاذبية الاستثمار	1	11	13	15
جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة	2	3	9	10

المصدر: تقرير CNN بالعربية لسنة 2017 على الموقع الإلكتروني <https://arabic.cnn.com/business/2017/05/04> ، تاريخ الاطلاع عليه 20/09/2017.

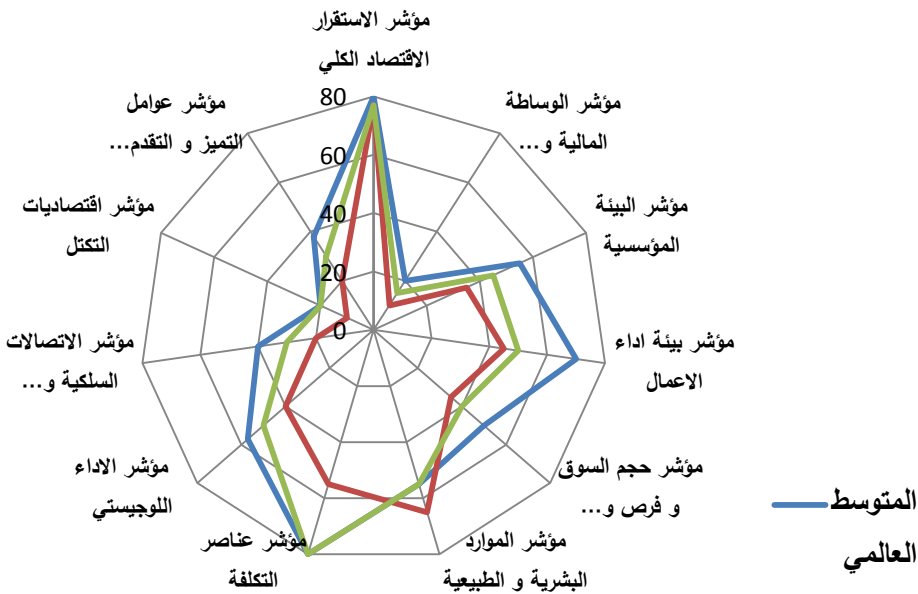
الشكل رقم1: تطور مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار بالنسبة إلى الجزائر ومقارنة بالدول العربية



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نفس المرجع السابق، 2017، ص 60.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن جاذبية الجزائر للاستثمارات تحسنت خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2017 وذلك نتيجة السياسات الإصلاحية التي أقرتها الحكومة الجزائرية لتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رغم ذلك تبقى الجزائر متأخرة عن دول عربية مجاورة في منطقة المغرب العربي حيث جاءت في المرتبة 15 بالنسبة لجاذبية الاستثمارات وفي المركز 10 بالنسبة لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يوضحه الجدول أعلاه، وهذا راجع لنقص القطاعات الجاذبة للاستثمارات وعدم تنوعها واقتصارها على المحروقات كأهم قطاع جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر.

الشكل رقم 2: أداء الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار



المصدر: المرجع السابق، ص 60.

يوضح الشكل مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الأحد عشر المكونة لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمارات كما يلي:

❖ **مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي:** يعتبر من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية حيث يتم قياس هذا الاستقرار حسب متغيرات أساسية هي ⁽⁵⁾ مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، تقلب أسعار الصرف، نسبة الحساب الجاري ونسبة الميزانية العمومية ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ووفق هذا المؤشر أداء الاقتصاد الجزائري يعد أفضل مقارنة بالمؤشرات الأخرى وذلك لاقتربه من الأداء العربي والمتوسط العالمي .

❖ **مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:** وهو يقيس مدى قدرة الاقتصاد على توفير المقومات المالية اللازمة لجذب الاستثمار من خلال رصده لثلاث متغيرات رئيسية ⁽⁶⁾ هي معدل عرض النقد بمفهومه الواسع، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص والقيمة السوقية المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم أن الأداء العالمي وحتى العربي متواضع في هذا المجال إلا أن أداء الجزائر جاء أقل منهما وذلك لضعف الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الجزائر.

❖ **مؤشر البيئة المؤسسية:** تؤثر الأوضاع المؤسسية والتنظيمية بصورة واضحة على مناخ الاستثمار لاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها واستمراريتها لذا تعد البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار، وفي هذا السياق هناك متغيرات فرعية تخص متابعة أداء الدول في عدة مجالات وأهمها: ⁽⁷⁾ المحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية السياسات والاجراءات

(5) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(6) المرجع السابق، ص 44.

(7) المرجع السابق، ص 46.

الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد، ومن الشكل نلاحظ أن الجزائر متأخرة في هذا المجال مقارنة بالمتوسط العالمي أو العربي وهذا ما جعل الجزائر تفقد ثقة العديد من المستثمرين الأجانب.

❖ **مؤشر أداء بيئة الأعمال :** يعتبر من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص ويتم قياس وضعية أداء الأعمال وفق 7 متغيرات أساسية هي⁽⁸⁾: بدء الأعمال، التعامل مع تراخيص البناء، تسجيل الملكية والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود، ومن الشكل نجد أداء الجزائر متوسط ما يفرض ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة في مؤشرات حماية المستثمرين وبدء الأعمال والحصول على الائتمان.

❖ **مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:** هو من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، ويتم قياسه من خلال 6 متغيرات حاكمة هي⁽⁹⁾: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، مؤشر الأداء التجاري نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق التعريفات الجمركية، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، من الشكل نجد أن الجزائر ليست بعيدة عن المتوسط العالمي رغم تأخرها في مجال الانفتاح على العالم الخارجي وتطبيق التعريفات الجمركية.

❖ **مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:** هناك العديد من أنواع الاستثمار في العالم الذي يستهدف الموارد الطبيعية وإعطاء أولوية للعنصر البشري الكفاء في البلد المستهدف بالاستثمار، ويتم قياسه من خلال 6 متغيرات نوعية وكمية هي⁽¹⁰⁾: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، متوسط نمو انتاجية العمل، متوسط

(8) المرجع السابق، ص 48.

(9) المرجع السابق، ص 50.

(10) المرجع السابق، ص 52.

سنوات الدراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال ومؤشر التنمية البشرية، وجاء أداء الجزائر أحسن من المتوسط العالمي نتيجة توفر النفط وموارد طبيعية عديدة تتميز بها الجزائر.

❖ **مؤشر عناصر التكلفة:** يقيس هذا المؤشر 4 أنواع من المتغيرات هي ⁽¹¹⁾: ضريبة العمل والمساهمات (% من الأرباح التجارية)، إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح التجارية)، الوقت اللازم لدفع الضرائب (بالساعات سنويا)، وتكلفة التصدير والاستيراد، جاء الأداء الجزائري متأخرا جدا مقارنة بالأداء العالمي أو العربي، وعليه يجب على الجزائر أن تتخذ إجراءات في مجال إصلاح المنظومة الجبائية.

❖ **مؤشر الأداء اللوجستي:** تمثل جودة البنية التحتية والمرافق ولا سيما في مجالات النقل، ويتم قياسه وفق 8 متغيرات هي ⁽¹²⁾: كفاءة وشفافية إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي، جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء وزمن إنجاز الإجراءات، كثافة الطرق البرية، مؤشر أداء النقل الجوي.

رغم أن المتوسط العالمي والعربي كان منخفض إلا أن الأداء الجزائري كان أقل منهما وعليه لا بد على الجزائر إجراء اصلاحات في جميع متغيرات هذا المؤشر.

❖ **مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** يعتبر من العناصر المهمة الجاذبة للاستثمار الأجنبي لأنه يساهم في نمو وتطور جميع القطاعات الإنتاجية والخدماتية في أي اقتصاد، ويتم قياسه بناء على 3 متغيرات هي ⁽¹³⁾: اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، نسبة مستخدمي الأنترنت من السكان، اشتراكات الهاتف النقال

(11) المرجع السابق، ص 54.

(12) المرجع السابق، ص 56.

(13) المرجع السابق، ص 58.

لكل 100 من السكان، من الشكل نلاحظ أن الجزائر مازالت متأخرة في هذا المجال رغم الاصلاحات والتطورات التي يعرفها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

❖ **مؤشر اقتصاديات التكتل:** تختلف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية بحسب علاقاتها الخارجية وارتباطاتها مع الشركات المتعددة الجنسيات في العالم كونها تلعب دورا رئيسيا في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، ويرتكز المؤشر على 3 متغيرات هي⁽¹⁴⁾: عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية إلى 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة، ومن الشكل نجد أن الأداء الجزائري جاء أقل من الأداءين العالمي والعربي المنخفضين وعلى الجزائر أن تعمل على تحسين جاذبيتها للشركات المتعددة الجنسيات في قطاعات أخرى وعدم اقتصرها على قطاع المحروقات.

❖ **مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:** يلعب دورا مهما في جذب الشركات المتعددة الجنسيات الباحثة عن أصول استراتيجية تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية، ويقاس هذا المؤشر عبر 5 أنواع من المتغيرات هي⁽¹⁵⁾ مؤشرات تطور السوق، مؤشر تطور بيئة الأعمال ومؤشر المعرفة، والمشاركة في إجمالي طلبات التصميم، مؤشر الحكومة الإلكترونية، أداء الجزائر جاء منخفضا بالنسبة إلى المتوسط العالمي والعربي وهذا للتأخر الكبير الذي تعرفه في مجال الحكومة الإلكترونية أو في مجال بيئة الأعمال.

2-2- الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية الدولية

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان مؤسسة أو قطاع أو

(14) المرجع السابق، ص 60.

(15) المرجع السابق للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2016، ص 62.

دولة، وفي هذا البحث سيتم التطرق إلى مفهوم التنافسية على مستوى الدولة والتي تعني القدرة على توفير بيئة ملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، أو مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد⁽¹⁶⁾، كما تعرف بقدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومكافحة البطالة وتحسين مستويات المعيشة ومكافحة الفقر، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لخلق نمو مستدام ودفع عجلة التنمية⁽¹⁷⁾.

مؤشر التنافسية الدولية هو مؤشر يصدر منذ سنة 1979، يقيس العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار لمجموعة من الدول الموزعة حول العالم (140 دولة)، ويعد مرجعاً اقتصادياً مهماً لرجال الأعمال في العالم، ويعتمد عليه في تحديد كيفية اتجاهات الاستثمار الأجنبي، وتتعدد هذه المؤشرات لتشمل مؤشرات جزئية⁽¹⁸⁾ كالدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية وسعر الصرف ورصيد الحساب الجاري وتركيب الصادرات والحصة السوقية.

الجدول رقم 2: ترتيب بعض الدول حسب مؤشر التنافسي العالمي

الترتيب العالمي 140 دولة			
الدولة	2015 - 2014	2016 - 2015	2017 - 2016
سويسرا	1	1	1
سنغافورة	2	2	2
الولايات المتحدة	3	3	3

(16) ربحان شريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، جامعة بغداد، العراق، سنة 2013، ص ص 83 - 84.

(17) تقرير صندوق النقد العربي، تنافسية اقتصاديات العربية لسنة 2016، ص 7.

(18) مدياني محمد، تحليل وقياس القدرة التنافسية الدولية مقارنة بين الجزائر، السعودية، ماليزيا، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس عشر حول الاستدامة وتنافسية الأعمال، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، يومي 18 و 20 افريل 2016، ص 4.

الأمريكية			
قطر	16	4 ↑	18 ↓
الإمارات العربية	12	17 ↓	15 ↑
الصين	28	28	28
الهند	71	5 ↓	39 ↑
البرازيل	57	75 ↓	81 ↓
الجزائر	79	87 ↓	87

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة ب (the Global Competitiveness Index)
2015_2016)_ (2016_2017)

نلاحظ من الجدول أن الجزائر تراجعت بثمان نقاط في ترتيب مؤشر التنافسية العالمي في تقرير (2015-2016) وتقرير (2016-2017) لتحل المركز 87 على التوالي وهذا بعدما كانت تحتل المركز 79 في تقرير (2014-2015)، هذا نتيجة انخفاض أسعار البترول منذ سنة 2014 وبقاء الاقتصاد الجزائري يعتمد في تمويله على 98% من مداخيل البترول مع غياب سياسة تنويع اقتصادي تقف أمام الصدمات البترولية، كما احتلت الجزائر المركز 13 عربيا ما يدل على أن التنافسية في الجزائر عموما اضعف بكثير مقارنة بدول عربية في شمال افريقيا او الشرق الاوسط.

3-2- الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر بيئة أداء الأعمال⁽¹⁹⁾

هو منشور رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولي يقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها، يقدم التقرير عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصادا على امتداد الوقت، فيقيس التقرير الأنظمة التي تؤثر على 11 مجال من حياة الأعمال

(19) تقرير البنك الدولي على الموقع الإلكتروني-<http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/10/26>

تاريخ الاطلاع عليه 28.09.2017 على الساعة 12:36.

التجارية هي: النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء الحصول على الكهرباء تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وتنفيذ العقود، تسوية حالات الإعسار، تنظيم سوق العمل.

الجدول رقم 3: ترتيب بعض الدول حسب وفق مؤشر بيئة الأعمال

الترتيب العالمي 190 دولة				
البلد	2015	2016	2017	
سنغافورة	1	1	2	↓
نيوزيلاندا	2	2	1	↑
هونغ كونغ	3	5	4	↑
الإمارات	22	31	26	↑
قطر	50	68	83	↓
الصين	90	84	78	↑
البرازيل	120	116	123	↓
الهند	142	130	130	
الجزائر	154	163	156	↑

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بـ Doing Business (2015_2016_2017)

من الجدول نلاحظ أن الجزائر عرفت تحسنا ملحوظا في بيئة ممارسة الأعمال سنة 2017 نتيجة قيامها بعدد من الإصلاحات في هذا المجال، وقفزت بذلك بـ 7 مراكز وحلت في المرتبة 156 من مجموع 190 دولة شملها التقرير، مقارنة مع الرتبة 163 سنة 2016 التي تراجعت فيها الجزائر بشكل ملحوظ مقارنة بسنة 2015 أين كانت في المرتبة 154، ويرجع هذا التحسن إلى اعتماد مجموعة من الإصلاحات⁽²⁰⁾ كإلغاء الحد الأدنى

(20) مجدوب نوال، التحفيزات التشريعية للاستثمار الأجنبي في الجزائر كآلية للنهوض بالاقتصاد الوطني، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول، على الموقع الإلكتروني www.droitetenprise.com، عدد 9 ماي 2017 تاريخ الاطلاع 7 أكتوبر 2017.

لمتطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري، وتبسيط الحصول على رخصة البناء، وزيادة الشفافية في رسوم الكهرباء، وخفض معدل ضريبة الأعمال، ورغم هذا التحسن نجدها متأخرة عن باقي نظراءها من الدول المجاورة مثل المغرب (68) وتونس (77)، وتصدرت الإمارات العربية المتحدة الدول العربية حيث حلت في المرتبة 26 وهذا التأخر جاء نتيجة العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي تنتهجها بعض القطاعات في مجال الاستثمارات المحلية والأجنبية، واعتبار أن القطاع الصناعي لا يمثل سوى 7% من الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

الجدول رقم 4: بعض الأرقام في المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال

المؤشرات للفترة من 2010 إلى 2013	مؤشر بدء النشاط التجاري	مؤشر تسجيل الملكية	مؤشر الحصول على الانتماء	مؤشر حماية المستثمرين	الترتيب عربيا
الجزائر	-1.665	-1.968	-1.070	-1.940	20

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، 2016، ص 60.

من الملاحظ في الجدول أن هناك ضعف كبير في المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال من أدى إلى احتلال الجزائر المراتب الأخيرة على المستوى العربي.

عند مقارنة مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري نجد أنها عرفت تحسنا كبيرا في عدة مؤشرات اقتصادية في السنوات السابقة بفعل توفر الموارد المالية الناتجة أساسا عن الارتفاع الكبير في أسعار البترول في هذه السنوات مما أتاح للحكومة فرصة أكبر للتمويل والتحكم في التوازنات الكلية الاقتصادية والاستجابة للإصلاحات الاقتصادية التي أملت عليها المؤسسات النقدية والدولية، غير أنه ومنذ منتصف سنة 2014 وبعد تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية سرعان ما عاد الاقتصاد الجزائري إلى حالة عدم التوازن والاستقرار.

الجدول رقم 5: مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال سنتي 2016 و 2017

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	204.3	208.8	213.5	172.3	166.0	173.9
معدل نمو حقيقي للناتج محلي إجمالي %	3.3	2.8	3.8	3.7	3.4	1.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	5884.4	5508.3	5458.9	4318.1	4082.6	4136.9
تضخم (متوسط أسعار المستهلك %)	8.9	3.3	2.9	4.8	4.3	4.8
إجمالي انفاق الحكومي % من الناتج المحلي	44.6	36.8	40.7	44.4	40.6	38.8
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	12.3	0.8	9.4-	27-	-28.3	-28.3
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	6.0	0.4	4.4-	15.7-	-17.1	-16.2
إجمالي الصادرات (سلع و خدمات، مليار دولار)	75.7	68.3	63.5	38.4	34.6	40.7
إجمالي الواردات (سلع و خدمات، مليار دولار)	62.7	65.7	71.4	63.7	45.5	61.6
إجمالي الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)	190.7	194	177.4	142.6	113.3	96.2
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	1.8	1.6	1.7	1.8	2.7	4.7
عدد السكان	37.5	37.9	39.1	39.9	40.7	41.3
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	11	9.8	10.6	11.3	11.6	12.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بتقرير مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2014، ص 110 و سنة 2015 ص 120 و سنة 2016 ص 120 و سنة 2017 ص 60.

الجدول رقم 6: ميزان المدفوعات الجزائري

مليون دولار

توقعات		تقديري	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	المؤشر
15000-	16500-	18500-	18000-	600	9316	20237	الميزان التجاري
8800-	8300-	7800-	7500-	8130-	10976-	10912-	ميزان الخدمات والدخل
3200	3000	2900	2800	3300	2417	3163	صافي التحويلات
8.1-	9.2-	11-	9.9-	0.3	4.4	9.7	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بتقرير صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي
أفريل 2017 ص 84 والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016 ص ص 516- 521.

من الجدولين يمكن ملاحظة تراجع العديد من القيم الممثلة لمؤشرات التوازن في
الاقتصاد الجزائري والتي يمكن تقسيمها إلى:

❖ مؤشرات توازن داخلي: وهي عبارة عن متغيرات داخلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والذي عرف انخفاضا من سنة 2015 حيث وصل إلى 172.3 مليار دولار ثم 166 مليار دولار سنة 2016 بعدما كان 213.5 مليار دولار سنة 2014 وهذا نتيجة انخفاض أسعار البترول أواخر سنة 2014 ثم عاود في الارتفاع إلى 173.9 مليار سنة 2017، نتيجة السياسات المالية والنقدية التصحيحية الاستعجالية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية لاحتواء أزمة انخفاض عوائد المحروقات غير أنها عرفت انخفاض في معدل النمو الحقيقي إلى 1.4% سنة 2017 والذي لايزال هشا لأنه ليس وليد القطاعات الإنتاجية، وإنما هو مرتبط بأسعار النفط على المستوى الأسواق الدولية.

أما بالنسبة إلى التضخم فقد عرف ارتفاعا قدر ب 1.9% ليصل إلى 4.8% سنة 2015 بعدما كان 2.9% سنة 2014 وبقي مرتفعا إلى غاية 2017، وهذا نتيجة الزيادة في الأرصدة النقدية الحقيقية وفي حجم النفقات العامة المرتبطة بالبرنامج الخماسي لدعم النمو والتنمية الاقتصادية الذي أقرته الحكومة الجزائرية للفترة (2015-2019).

أما ميزان الحساب الجاري الجزائري فهو في عجز مستمر منذ سنة 2014 نتيجة تراجع الجباية البترولية، وعدم تحسن قيمة الإيرادات الغير نفطية رغم الإجراءات والاصلاحات المتضمنة في قانون المالية 2017.

❖ مؤشرات التوازن الخارجي: وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي مثل احتياطات الصرف التي من الملاحظ أنها في تراجع مستمر بعدما قدرت في 2013 ب 194 مليار دولار لتراجع إلى 96.2 مليار دولار سنة 2017 ، نتيجة نقص الموارد المالية في الخزينة وارتفاع الدين الخارجي من 1.8% سنة 2012 إلى 4.7% سنة 2017.

أما ميزان المدفوعات فهو في عجز مستمر منذ سنة 2015 نتيجة تراجع الجباية البترولية، وعدم تحسن قيمة الإيرادات الغير النفطية رغم الإجراءات والاصلاحات المتضمنة في قانون المالية 2017، وهذا ما دعم الرصيد السلبي للميزان التجاري.

مما سبق يمكن استنتاج الأثر السلبي لتراجع أسعار البترول مع نهاية سنة 2014 على أداء الاقتصاد الجزائري فمع تراجع أسعار المحروقات تراجعت أهم مؤشرات التوازن الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري والتي أثبتت هشاشتها بمجرد تراجع أسعار النفط.

النتائج

يتأثر مناخ الاستثمار بمجموعة من المتغيرات، منها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي وقانوني، حيث لا يعتبر الاستقرار الاقتصادي شرط أساسي لوحده لتنمية المؤسسات، ويتحدد أساسا في التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل وضع الميزانية العامة للدولة ومعدل التضخم وميزان المدفوعات، إضافة إلى العوامل

الأساسية لتطوير المؤسسات الصناعية مثل توافر سوق مالي نشيط وجهاز مصرفي حيوي وتطور القوانين والأجهزة التنظيمية، وسياسات الدعم والتحفيز التي تقدمها الدولة للمستثمرين، خاصة ما يتعلق بمسألة نسبة الضرائب المفروضة والإعفاءات الممنوحة، وهناك شروط مكملة أخرى لا تقل أهمية عن الشروط السابقة مثل نظام الحكم الرشيد والاستقرار السياسي والتشريعي... الخ.

يعد ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر، من أهم العوامل وراء ضعف مساهمة المؤسسات الصناعية في التنمية، وهو ما أظهرته وأكدته مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من واقع تقارير الهيئات المحلية المستقلة والدولية كالتقارير السنوية للبنك الدولي لسهولة أداء الأعمال وممارسة النشاط، وتعد مجالات التهرب الضريبي وتسجيل حقوق الملكية، وزمن بدء المشروع وإجراءات توظيف العاملين والفساد الإداري والرشوة... من أسوأ مجالات أداء الأعمال في الجزائر.

رغم نجاح الجزائر في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، التي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع ال، غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ مساعد على نمو القطاع الصناعي خاصة وأن النجاح المحقق لا يرجع إلى زيادة الإنتاج والصادرات خارج المحروقات و إنما إلى ارتفاع أسعار البترول، ما أتاح للدولة فرصة ظرفية لتمويل الاستثمار من خلال تسطير مجموعة من البرامج للإنعاش الاقتصادي التي لم تتمكن رغم ما استهلكته من موارد مالية (قدرها البعض ب 500 مليار دولار) غارقا في مشاكل سوء التسيير وتفاقم الفساد والرشوة والبيروقراطية التي أصبحت صفة ملازمة للإنفاق الحكومي وتهدر أجزاء كبيرة منه مما يجعله بلا أثر اقتصادي واجتماعي في ظل استمرار تفاقم أزمة البطالة والسكن وتدني المستوى المعيشي للأفراد.

قائمة المراجع

المقالات والمداخلات

1. ريجان شريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد

الوطني الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، جامعة بغداد، العراق، سنة 2013.

2. علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 31، جويلية 2004.
3. عمر وصفي عقيلي، المنظمة ونظرية التنظيم، دار زهران للنشر والتوزيع، 1994.

4. مجدوب نوال، التحفيزات التشريعية للاستثمار الأجنبي في الجزائر كآلية للنهوض بالاقتصاد الوطني، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول، على الموقع الإلكتروني www.droitetenprise.com/، عدد 9 ماي 2017 تاريخ الاطلاع 7 أكتوبر 2017.

5. مدياني محمد، تحليل وقياس القدرة التنافسية الدولية مقارنة بين الجزائر، السعودية، ماليزيا، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس عشر حول الاستدامة وتنافسية الأعمال، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، يومي 18 و 20 افريل 2016، ص 4.

تقارير الهيئات الدولية

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993، الكويت، 1993.
2. تقرير البنك الدولي على الموقع الإلكتروني <http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/10/26> تاريخ الاطلاع عليه 28.09.2017 على الساعة 12:36.
3. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2016.
4. تقرير صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصاديات العربية لسنة 2016.
5. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، الكويت سنة 2017.